ورقة سياسات

2023

تنظيم إدارة النفايات

ضرورة لتعزيز الوظائف الخضراء

إعداد:

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

عمان, الأردن

كانون الأول 2023

Phenix الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

سفير SAFIR

www.phenixcenter.net

هذا التقرير من إصدار مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية .
جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير أو أي جزء منه أو تخزينه أو استنساخه أو نقله، كلياً أو جزئياً، بأي شكل وبأية وسيلة، سواء بطريقة الكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها، دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية.

تنوية:

إن مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية وسفير غير مسؤولين عن تصريحات الجهات الأخرى الواردة في سياق ورقة السياسات.

مركز الفينيق

مؤسسة بحثية علمية مستقلة تأسست كدار دراسات وأبحاث ودار قياس رأي عام في عام 2003، يعمل المركز على بناء نموذج تنموي قائم على مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان، بالتركيز على اصلاح سياسات العمل وفق هذه المبادئ، إزالة القيود عن حرية التنظيم النقابي، تعزيز سياسات الحماية الاجتماعية وتطوير قواعد بيانات للفاعلين في العملية التنموية الشاملة والمستدامة، من خلال اعداد الدراسات والتقارير والأوراق البحثية والمؤتمرات والمدافعة وتطوير قدرات الفاعلين في العملية التنموية.

المقدمة

تعتبر إدارة النفايات واحدة من التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمعات الحديثة في ظل النمو الاقتصادي. تمتد تأثيرات تكاثر النفايات إلى مختلف جوانب الحياة، من التلوث البيئي إلى استنزاف الموارد الطبيعية.

تكمن الفرصة الحيوية في هذا القطاع، من خلال إدارة النفايات بطرق مستدامة من شأنها ان تخلق وظائف جديدة، حيث يسهم الابتكار في هذا المجال في تعزيز الاقتصاد بشكل فعّال وفي نفس الوقت الحد من الآثار الضارة للنفايات على البيئة. حيث يمتلك قطاع إدارة النفايات الفرصة لتوليد أكثر من 200 ألف وظيفة مرتبطة بهذا القطاع [1]. الا أنه يخسر هذه الفرص بسبب ضعف تنظيم الكميات الكبيرة من النفايات المتجمعة يومياً على اختلاف تصنيفاتها [2].

ان تطور البيئة التشريعية لإدارة النفايات في الأردن، خلال السنوات الماضية، يعتبر أمرا لافتا، إلا أن ذلك لم ينعكس نحو تبني نهج شامل في تحقيق توازن بين احتياجات الاقتصاد والبيئة. ولا زالت نسبة إعادة تدوير النفايات الصلبة أقل من المعدل، وقد ترافق ذلك مع تراكم أنواع مختلفة من النفايات الأخرى دون وجود طرق كافية لمعالجتها، وتدويرها، أو التخلص منها. أظهر تقرير الأداء البيئي العالمي (EPI) لعام 2022 تراجع الأردن إلى المركز 81 في ترتيب دول العالم، متراجعاً 33 مركزاً [3].

في هذا السياق، جاءت هذه الورقة لتسلط الضوء على أبرز التحديات المرتبطة بالتشريعات الناظمة لإدارة النفايات، والسياسات البديلة لتجسير هذه الفجوات، مما يعزز من الوظائف الخضراء في الأردن

منهجية اعداد الورقة

تـم بنـاء هـذه الورقـة اسـتنادا إلـى دراسـة قـام بهـا مركـز الفينيـق حـول « الوظائـف الخضـراء.. نحـو تمكيـن الشـباب فـي محافظتـي جـرش وعجلـون»، التـي اعتمـدت منهجيتهـا علـى مراجعـة مختلـف الدراسـات والأدبيـات والمؤشـرات ذات العلاقـة بالإضافـة الـى مراجعة الاسـتراتيجيات والخطـط الوطنيـة لـوزارة البيئـة والـوزارات المعنيـة التـي تتعلـق بالاقتصـاد الأخضـر فـي الأردن. وقـد تـم عقـد مـا مجموعـه (٤) جلسـات نقـاش مركـزة فـي كل مـن عجلـون وجـرش، لشـباب وشـابات منخرطيـن فـي مبـادرات شـبابية ذات صلـة بالاقتصـاد الأخضـر، وأجـري مـا مجموعـه (١٠) مقـابلات متعمقـة مـع أصحـاب المصلحـة

تحليل مشكلة الورقة

1. ضعف تنفيذ الخطة الوطنية لإدارة النفايات للأعوام (2022- 2026)

بالرغم من الجهود التي بذلتها وزارة البيئة من خلال إطلاق الخطة الوطنية لإدارة النفايات للأعوام (2022–2026)، لحل مشكلة الإلقاء العشوائي للنفايات، الا أنه يغلب على مضامين الخطة الجانب التوعوي أكثر من التنفيذي، حيث لا تشير الخطة صراحة إلى مسؤولية التفتيش والرقابة للجهات المعنية، وتتعدد الجهات المسؤولة عن المتابعة مما يؤدي إلى تداخل المهام بعيدا عن منظومة هرمية إدارة النفايات. حيث كان سبب عدم نجاح السياسات السابقة في هذا السياق، ضعف إجراءات الكشف والرصد عن الممارسات غير القانونية والتحقق من التزام الجهات المعنية بالتشريعات والمعايير البيئية

ان التعرض للنفايات غير الآمنة تنعكس آثاره السلبية على صحة الإنسان، ويسهم حرق النفايات في زيادة انبعاث الغازات الدفيئة التي تؤثر على توازن الكربون في الجو، ما ينعكس سلبا على ضعف البنية التحتية البيئية، على نحو يؤثر على التقدم المحرز في تحقيق اهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالعمل المناخي، بالتالي تقل فرص تمويل الاستثمار الأخضر، والوظائف المرتبطة بهذه الاستثمارات

2. عدم كفاية مخصصات وزارة البيئة في قانون الموازنة العامة

بالرغم من جهود الحكومة في زيادة مخصصات وزارة البيئة ضمن الموازنة العامة خلال السنوات الأخيرة، الا أنها لا تزال غير كافية. تدل بيانات موازنة وزارة البيئة أنها لم تتجاوز السبعة ملايين دينار خلال الأعوام الخمسة الماضية وأن ما نسبته 50٪ تعتبر نفقات تشغيلية. يشير الخبراء ان الممارسات الفضلى في هذا السياق، أن يتجاوز المبلغ المرصود 10 ملايين دينار أردني، خاصة في ظل التحديات المناخية المستقبلية [4].

ان اعتماد الوزارة على تمويل العديد من البرامج والمشاريع البيئية دولياً أو محلياً بالشراكة مع وزارات أخرى، دون وجود مخصصات كافية ضمن ميزانيتها السنوية، يضعف من نوعية وكفاءة تدخلاتها

البيئية المستدامة، بالتالي يؤدي ذلك إلى تراجعها عن تحقيق الالتزامات الدولية والتشريعات المحلية خاصة في سياق التغير المناخي وإدارة النفايات. على مستوى المنطقة العربية، تعطي حكومة دولة الإمارات اهتماماً خاصاً لحماية البيئة في ميزانيتها الاتحادية لتحقيق الأهداف الموضوعة لهذا الغرض، تجاوزت مخصصاتها 85 مليون دولار [5] سنويا على مدى السنوات الخمسة الماضية، ونتيجة لذلك احتلت الامارات المرتبة الأولى في مؤشر الأداء البيئي على مستوى الدول العربية لسنوات عديدة

من الجدير بالإشارة، أن المردود المالي من المشاريع الخضراء لا يتأتى سريعا، بل يحتاج الى سنوات، الا ان عائداتها مستمرة ومتصاعدة ومرتبطة بفكرة استدامة المشاريع. بالتالي قلة الموارد المالية تقلل من قدرة الحكومة على تنفيذ سياسات بيئية فعّالة، ما يضعف الأساس اللازم لتوليد الوظائف الخضراء

3. عدم تحديث الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة لعام 2015

بالرغم من التقدم التشريعي الذي حققه الأردن في مجال تحسين إدارة النفايات، من خلال اصدار وزارة البيئة القانون الإطاري لإدارة النفايات رقم (16) لسنة 2020 [6]، لم يجري تحديث الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة [7] التي أطلقتها وزارة الإدارة المحلية عام 2015، ما يتناقض مع عملية التقدم التشريعي في هذا السياق، حيث تتمحور مهمة وزارة البيئة حول الرقابة على تنفيذ التشريعات والسياسات، ما يترك فجوة كبيرة بين عملية الرقابة وإجراءات التنفيذ (غير المحدثة) لعمل البلديات التي تقع ضمن مهام وزارة الإدارة المحلية. [8]

من الجدير بالذكر، أنه تم الإعلان في تموز عام 2023 عن البدء في تحديث الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة بالتعاون بين وزارة الإدارة المحلية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، استجابة للتغيرات التنموية [9]، الا أنه لم تصدر الاستراتيجية المحدثة حتى وقت كتابة هذه الورقة، ما يستدعي الإسراع في تحديثها في سياق ربطها وانسجامها مع القانون الإطاري لإدارة النفايات من خلال تطوير إجراءات تنفيذية أكثر فعالية، ما يعزز الجهود المبذولة نحو إدارة النفايات بطرق مستدامة تخلق المزيد من الوظائف الخضراء

السياسات البديلة

1. تعديل الخطة الوطنية لإدارة النفايات للأعوام (2022- 2026) نحو تحديد الجهات المعنية في تطبيق إجراءات الكشف والرصد للمشكلات ذات الصلة بإدارة النفايات ضمن منظومة هرمية واضحة لا تتداخل خلالها الصلاحيات والمسؤوليات للوزارات المعنية، بحيث يتم تحديد الإجراءات المطلوبة من كل جهة.

2. تعديل قانون الموازنة العامة للسنوات المالية القادمة، تجاه زيادة ميزانية قطاع وزارة البيئة رقم 2401، لتتجاوز العشرة ملايين سنوياً، مع التركيز على زيادة النفقات الرأسمالية للبرامج التنفيذية ذات الصلة بالاقتصاد الأخضر.

3. تحديث الخطة الوطنية لإدارة النفايات الصلبة لعام 2015، من خلال تطوير إجراءات تنفيذية مرتبطة مع القانون الإطاري لإدارة النفايات رقم (16) لعام 2020.

التوصيات

- إجراء تقييم شامل للإنفاق الحكومي لضمان أن الموارد المالية المخصصة توجه نحو البرامج الخضراء بما فيها برامج التوظيف. يمكن إنشاء صناديق مخصصة لدعم المشاريع والمبادرات الخضراء.

- تشجيع وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في مجال إدارة النفايات. يمكن تحقيق ذلك من خلال إقامة شراكات استراتيجية لتطوير وتنفيذ مشاريع مستدامة لإدارة النفايات وتعزيز الوظائف الخضراء.

- تعزيز التدريب المتخصص للكوادر العاملة في مجال إدارة النفايات، ونقل التكنولوجيا الحديثة والممارسات البيئية المستدامة. ذلك يسهم في تحسين الكفاءة والاستدامة في عمليات إدارة النفايات.

- خلق بيئة استثمارية تشجع على بناء بنية تحتية خضراء لإدارة النفايات، مما يعزز الفرص لتطوير مشاريع تكنولوجيا إعادة التدوير، وبالتالي يعزز الوظائف الخضراء.

- تنظيم حملات توعية فعّالة لتشجيع المواطنين على التحلي بالمسؤولية في التخلص من النفايات بشكل صحيح، والمشاركة في مبادرات إعادة التدوير ما يحسن جودة النفايات المجمعة.

- تطوير نظام جمع النفايات وتقديم حلول فعّالة لتسهيل عمليات الفرز وجمع النفايات المعاد تدويرها، ذلك يحسن عمليات الإغلاق الآمن وإعادة تأهيل المكبات.

- دعم الأبحاث والابتكار في تقنيات التخلص من النفايات بطرق صديقة للبيئة وذكية، من خلال تقديم مكافآت أو جوائز للشركات والأفراد الذين يطلقون مشاريع فعالة في هذا المجال.

- التعاون مع الجهات الدولية لتبادل الخبرات وتطبيق أفضل الممارسات العالمية في إدارة النفايات.

- تحسين ظروف العمل للعاملين في قطاع إدارة النفايات، بما في ذلك ضمان توفير معدات الصحة والسلامة المهنية.

الهوامش

[1] دراسة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للمدن منخفضة الكربون: مراجعة منهجية للأدلة، جامعة ليدز لاقتصاديات وسياسات تغير المناخ، 2018.

[2] عابد، يسمينه، جحيش، يوسف، دراسة الاقتصاد الدائري الأخضر: إعادة تدوير المخلفات وأثرها على التوازن الايكولوجي وإنتاج بدائل الطاقة، 2020.

[3] Environmental Performance Index, 2023

[4] تقرير حالة البلاد، المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، 2022

[5] البوابة الرسمية لحكومة دولة الامارات العربية المتحدة الرئيسة | البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة (u.ae)

[6] القانون الإطاري لإدارة النفايات رقم (16) لسنة 2020 ، الأردن

[7] الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة 2015، الأردن

[8] قانون الادارة المحلية رقم (22) لسنه 2021، الأردن

[9] الموقع الرسمي لوزارة الإدارة المحلية، تحديث الخطة الاستراتيجية لإدارة النفايات الصلبة بالتعاون بين وزارة الإدارة المحلية والوكالة الألمانية للتعاون الدولي - وزارة الادارة المحليه (mola.gov.jo)

Phenix الفينيق
للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

سفير SAFIR

CONTACT US:

الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
PHENIX FOR ECONOMIC & INFORMATICS STUDIES

Tel. +962 6 516 44 91
Fax: +962 6 516 44 92
P.O.Box: 304 Amman 11941 Jordan
E-Mail: info@phenixcenter.net
www.phenixcenter.net

@PhenixCenter